المحاضرة الثالثة

جان بودان
(١٥٣٠ – ١٥٩٦)

يتفق جان بودان مع مكيافيللى فى ضرورة قيام دولة وطنية مركزية قوية ومطلقة و شرعية فى كل بلد لتحقيق الأمن و السلام .

جان بودان مفكر سياسى و قانونى عاش فى عصر الحروب الأهلية الدينية فى أوروبا عامة و فرنسا خاصة . و انتمى إلى جماعة السياسيين الكاثوليك التى عارضت الحروب ضد البروتستانت .

اشتهر بدفاعه عن العدالة و السلام و حرية المعتقد ، و كان من أهم مساهماته الفكرية هو مبدأ السيادة .

السيادة عند بودان

يعرف بودان السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها الرعايا و جميع المواطنين و لا تتقيد بالقانون ، و أنها ضرورة لازمة للمحافظة على النظام السياسى و وظيفتها الأساسية وضع القوانين .

و تتميز السيادة عند بودان بعدة خصائص :

- سلطة عليا .
- سلطة مطلقة .
- سلطة شاملة .
- سلطة دائمة .
- سلطة لا تتجزأ .

سيادة الأمير

تتمثل واجبات الأمير الحاكم فى :

- الإشراف المباشر على سن القوانين .
- القدرة على تغيير القوانين .
- تأكيد إرادة الأمير الحاكم .

أنواع أنظمة الحكم

ديمقراطى

عندما تكون السيادة فى الدولة غائبة .

أرستقراطى

حين يتمتع بالسيادة فى الدولة نخبة أرستقراطية مهيمنة تتطلع نحو تحقيق مصالحها .

وراثى مطلق

حين تتمتع بالسيادة فى الدولة حاكم فرد وراثى مطلق .

و يميز بودان بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم الملكية :

- نظام الحكم الملكى المستبد .
- نظام الحكم الملكى الإقطاعى .
- نظام الحكم الملكى القانونى .

القانون و الحق

يتركز القانون عند بودان فى يد السيد المطلق ، أما الحق فهو عدالة يمكن تفسيرها وفق رغبات هذه المجموعة أو تلك .

العرف و القانون

القوانين تغير الأعراف و لكن الأعراف لا تغير القوانين ، و يتأسس ذلك على تمييزه بين علاقات التبعية ، الشراكة ، فقدان السيادة ، فإذا ارتبطت السلطة واصدار القرارات بسلطة أعلى تكون علاقة تبعية ، و إن ارتبطت بسلطة متساوية تكون علاقة شراكة ، أما المجالس التى تنوب عن الشعب فهى القوة التى تفقد السيادة .

دور المجالس الإستشارية

ضرورية لكنها مرهونة بإرادة السيد بقبولها أو رفضها ، و تتجلى سلطتها فى الأقاليم لكنها مرتبطة بسلطة السيد الأعلى غير القابلة للمساس بها .

الجغرافيا و التاريخ

يتضمن كتاب الجمهورية أفكاره عن السلالة و الجغرافية كعاملين مؤثرين فى التاريخ ، لاعتقاده بأن أخلاق الناس و سلوكهم يتباين بتباين سلالتهم .

الدولة و الاختلافات الدينية و المذهبية

المحافظة على وحدة الدولة و استقرارها يتطلب أن تكون فوق الخلافات الدينية و المذهبية و أن تمنع الجدل الدينى المثير للسقاق و النزاع ، و أن يكون التسامح هو السبيل الوحيد لتجنب الآثار الضارة لصراعات الأديان و المذاهب .